

**الإقطاع في العهد البويهي وأثره في تغير المساحات
والضرائب (٣٣٤ - ٥٤٤٧ / ٩٤٥ - ١٠٥٥ م)**

ايوب خليف محييد

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

الاء حماد رجه

جامعة بغداد / كلية الآداب / قسم التاريخ

**Feudalism in the Buyid era and its impact on
changing areas and taxes
334_447 AH / 945_1055 AD**

Ayoub.alzobay@gmail.com

يُعد القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، بداية تراجع في التطور الاقتصادي، إذ شهد أوج نشاط المؤسسات التجارية والصيرفية، حتى رأى البعض في التاجر رمز التمدن في ذلك العصر، وشهد ازدهار الزراعة وتقدم فنون الصناعة، ولكن الخلافة غزيت في عقر دارها بعد أن تعرضت كيانها للتجزئة بالحركات الانفصالية، وطبيعي أن يؤدي الضعف في المركز وتحكم الجند التركي الأجنبي، وما رافق ذلك من اضمحلال وضعف وارتباك وتمزق الخلافة العباسية، وعدم قدرة خلفاء بني العباس التحكم بمقالييد الحكم بشكل مباشر، من دون الرضوخ لقرارات الحاشية والشخصيات المتنفة في الحكم، أنتج عن ذلك دويلات في المشرق والمغرب فيما بعد مستقلة تماماً عن مركز الخلافة وأصبح نظام حكم الدولة العباسية اللامركزية من حيث إدارة تلك المناطق المترامية الأطراف، وقد يكون السبب المباشر وراء هذا هو تسلط الوزراء على خلفاء بني العباس، أو ضعف شخصية خلفاء بني العباس في هذه الحقبة، فضلاً عن بعد تلك المناطق عن مركز الخلافة.

summary

The fourth century AH/tenth century AD was considered the beginning of a decline in economic development, as it witnessed the height of the activity of commercial and banking institutions, until some saw the merchant as a symbol of civilization in that era, and witnessed the prosperity of agriculture and the advancement of the arts of industry, but the caliphate was invaded in its homeland after its entity was exposed. To fragmentation into separatist movements, and naturally, the weakness in the center and the control of foreign Turkish soldiers, and the accompanying decline, weakness, confusion, and rupture of the Abbasid Caliphate, and the inability of the Abbasid caliphs to control the reins of government directly, without submitting to the decisions of the courtiers and influential figures in government, resulted in States in the Levant and the Maghreb later became completely independent from the center of the caliphate, and the system of government of the Abbasid state became decentralized in terms of managing these vast regions. The direct reason behind this may be the dominance of the ministers over the caliphs of the Abbasids, or the weakness of the personality of the caliphs of the Abbasids in this era, in addition to The distance of those areas from the center of the caliphate.

في الثلاثينيات من القرن الرابع الهجري (٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م) دخل البويهيون بغداد، وأقاموا حكماً وراثياً في قلب الخلافة، وكان البويهيون في وضع حضاري مختلف، ألفوا بلادهم حياة إقطاعية تقوم على رؤساء العوائل، وسلبوا الخليفة كل سلطته وضياعه، ولم يبقوا على الخلافة العباسية إلا لاعتبارات سياسية (الصلابي، الدولة العثمانية، ص ٢٨). ونجد أن الموارد أصبحت تنقص شيئاً فشيئاً بسبب الحروب والفتن، وانفصال بعض الولايات عن الخلافة العباسية وازدياد الترف والنفقات، وقلة الأمانة والتدقيق والمحاسبة، وفساد نظام الري، فلا غرابة أن أحدثت ضرائب جديدة غير شرعية بالإضافة إلى الزيادة والفساد في الضرائب القديمة (الدوري، العصر العباسي الأول، ص ١٤٣). وللغزو البويهي حدثاً تاريخياً بعيد الأثر، إذ أنه كان فاتحة عهود السيطرة الأجنبية في البلدان العربية، وبداية انحراف في التطور الاقتصادي، من الاعتماد على التجارة والنقد إلى الاعتماد على الزراعة، وإلى نشوء نظام من الإقطاع العسكري، وحكم البويهيون كأجانب، لا تهمهم شؤون الرعية، ولا يعينهم إلا الحصول على أكبر ما يمكن من الوارد بالضرائب وبغيرها، وبدلاً من أن يدفعوا رواتب لجندهم، ذهبوا إلى إقطاع الأراضي والقرى، يأخذون من وارد ضرائبها بدلاً من الرواتب، وذكر أن الديلم شغبوا على معز الدولة، وذلك بسبب عدم توفير رواتبهم، فما كان من المعز إلا ضمان إطلاق رواتبهم " واقطع اصحابه ضياع السلطان ضياع ابن شيرزاد وضياع المستترين " (القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٣٥٧). وحق بيت المال في ضياع الرعية، وصار أكثر السواد مغلقاً، وزالت أيدي العمال عنه، وبقي اليسير منه من المحلول، فأعطي بالضممان، وبطلت الكثير من الدواوين، وهكذا قامت بداية الإقطاع العسكري، إذ إن الأراضي والقرى وزعت بالإقطاع على الجند والقادة، كما أعطيت نسبة أقل بالضممان لبعض المدنيين (الدوري، مقدمة في التاريخ، ص ٧٢). ومن المفترض أن يدفع المقطع شيئاً من المال إلى الخزينة، وأن يتكف بنفقات الري، وأن تشرف الدواوين على الجباية، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، وتصرف المقطعون وكأن الأرض ملكهم، فأدى ذلك إلى خراب قسم من الإقطاعات لأن الجند لا يهتمهم إلا جمع المال، وتدهور وضع الزراعة، وساءت أحوال الفلاحين، وتعرضوا للظلم والإفقار، فتخلى بعض الملاك عن أراضيهم، وهرب الكثير من الفلاحين (الدوري، مقدمة في التاريخ، ص ٧٢). وقد أعطيت الأراضي التي لم يشملها الإقطاع بالضممان، وتقطن الضامنون في العسف والتلاعب، إذ زادوا في الضرائب واستحدثوا رسوماً جديدة، وذهبوا إلى مصادرة الزرع ظلماً، ولم يعنوا بالري ومنعوا الموظفين من الإشراف عليهم، ولم تستطع الإدارة محاسبتهم أو مراقبة تصرفاتهم، وبقي

الناس يعانون ما يعانون تحت وطأة البويهيون (الدوري، مقدمة في التاريخ، ص ٧٢). حتى أن الأراضي التي كانت ملكاً خاصاً لم تسلم من التغير في ملكية الأراضي، إذ أن التجاوز والعسف في الجباية أدى إلى انتشار نظام الإلجاء احتفاءً من الظلم، فتحوّلت ملكيات كثيرة من الأراضي عن هذا الطريق إلى القادة، خصوصاً من الأتراك، فملكوا البلاد واستبعدوا الناس وهجروهم عن أراضيهم، واستمر هذا الحال إلى نهاية القرن الرابع (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٢١٤). ولا بد من التوضيح هنا أن هذا الإقطاع يختلف عن النوعين المعروفين من قبل، وهما إقطاع التمليك وإقطاع الاستغلال، فإقطاع التمليك يفترض فيه أن يكون من أرض الموات لإحيائها، أو من أرض الصوافي، ويعطي صاحبه حق الملكية ويدفع عنه العشر، وذلك من منطلق الحديث النبوي الشريف، حيث قال رسول الله (ﷺ) "من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق" (أبو عبيد، الأموال، ص ٣٦٣)، ويدفع عنه العشر (الموردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٨٣)، أما إقطاع الاستغلال، فهو مؤقت، وشبيه بالمزارعة، ويدفع صاحبه عادة الخراج (الموردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٩٠)، أما إقطاع البويهيين فهو على الأساس إقطاع لوارد الأرض، في أرض لها زراعتها وملاكوها، إلى الجند والقادة، نحن نعرف عن إقطاعات محدودة أعطيت للبعض كالوزراء في مطلع القرن الرابع يقدم واردة بدلاً من الرواتب، ولكنها كانت خاضعة كلياً للإدارة الاعتيادية، ولكن هذا الإقطاع، أدى إلى تكوين بعض الحقوق في الأراضي، وإلى أن يصبح الزراع والفلاحون تحت رحمة المقطعين العسكريين، وإلى شلل الإدارة (الدوري، مقدمة في التاريخ، ص ٧٣)، وهو يختلف عن الضمان لأن هدفه الأساسي لم يكن جباية الضرائب بل معالجة قضية الرواتب للجند فقط. أدى هذا الوضع إلى تغير كبير في الوضع الاقتصادي بشكل خاص لأراضي الدولة، فتدهور الاقتصاد وعجزت الحكومة عن النهوض بواجباتها العامة، وجذورها القبلية الإقطاعية، دفعتها إلى أن تعهد إلى الجند والقادة أخذ لوارد مباشر من الملكيات والفلاحين، ولكن ضعف السلطة المركزية تجاه الجند اضطر الأهلين إلى طلب حماية المتنفذين فقوي مركز المقطعين، ولم يقتصر على الجباية، بل صاروا إلى تولي الأرض نفسها وجر ذلك إلى زيادة قوة الإقطاعيين، وإلى تقليص الملكيات الصغيرة وتلاشي ملكية الفلاحين، لقد تأثر وضع الزراع والفلاحين، فمنهم من تخل عن أرضه، ومنهم من استمر على الزراعة وبقيت له نظرياً حقوق الملكية أو التصرف، يدفع الضريبة وما يفرضه المقطع، وبعد أن كانوا مستأجرين للأرض من الدولة، أو ملاكاً، صاروا مستأجرين من المقطع، وقد يقال أن ما حصل هو تطوير للإقطاع المدني، كإقطاع أرض لوزير أو كاتب ديوان مقابل الرواتب، ولعل هذا كان مفهوم رجال الدواوين في البدء، ولكن نظرة البويهيين، كما يبدو، هي نظرة قبلية إقطاعية ترى الأرض ملكاً للغالب وترى حق الجيش في اقتسام خيراتها، ويبد أن هذه النظرة كانت مألوفة في بلادهم الديلم (الدوري، مقدمة في التاريخ، ص ٧٤) وقيل بعد سوء الأوضاع في بغداد وقتل الخليفة المعتد وتولى الفاهر بالله الخلافة، قام بإحضار والده المعتد وسألها عن مالها، فكتفت بالأعتراف على ما عندها من المصوغ والثياب، ولم تعترف بشيء من المال والجواهر، فضربها وعذبها وصادر جميع حاشية المعتد وأصحابه، وأخرج الفاهر والده المعتد لتشهد على نفسها على نفسها القضاة والعدول بأنها قد حلت أوقافها، ووكلت في بيعها، فامتدعت عن ذلك، وقالت: "قد أوقفها على أبواب البر والقرب بمكة والمدينة والثغور، وعلى الضعفى والمساكين، ولا أستحل حلها ولا بيعها، وإنما أوكل على بيع أملاكي" (ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٧٧٣)، ولما علم الفاهر بذلك أحضر القاضي والعدول، وأشهدهم على نفسه أنه قد حل ووقفها جميعاً، ووكل في بيعها، فبيع ذلك جميعه، واشتره الجند من أرزاقهم (ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٧٧٣) وفي ظل هذه الظروف تفاقم خطر محمد بن رائق الأمير الكبير أبو بكر وهو من كبار مماليك المعتد (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٥١٨)، وأصبح يقوم بتدبير أمور الخلافة، فعمل على قبض جميع ضياع ابن مقله الكاتب المشهور (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١١٣) وأبناه، وقيل أن السبب وراء ذلك أن ابن رائق كان على نقيض مع ابن مقله، فكان كل واحداً منهم يعمل على تشويه صورة صاحبه أمام الخليفة الراضي ويعد المؤامرات للإطاحة بصاحبه، وعندما تمكن ابن رائق من ابن مقله صادر جميع ضياعه وضياعه عياله (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٧، ص ٤٢٥)، وهنا أصبح تغير لمساحات تعود لسبب شخصي وعداوات شخصية لا تعدوا لسبب سياسي ولا حتى اقتصادي. وعندما توفي ركن الدولة أستأثر بختيار ابن معز الدولة البويهي (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢٦٧)، بإقطاع وضياع ركن الدولة، لا سيما أملاكه وجواريه ودوره ونكب كتابه وأسبابه واستأثر بأمواله وودائع (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٢٩٨)، فضلاً عن ابن قرة كان يزيد في الضرائب على ما يريد ولا يستطيع أحد من الكتاب أن يستوفيهما عليه فيقرر بأكثر ارتفاع ضمانه سوى الأرباح التي يحققها، بالإضافة إلى ما يستغله من أملاكه وما يستخرجه من المصادرات والمصانعات، حتى قيل: "فاضطر أبو الفضل في وزارته لاختيار عند الحاجة والإضافة إلى معاملته وكان يسعها في الوقت البيدر فربما قام عليه الكر بثلاثة أكرار. هذا إلى أمثال ذلك في معاملات الحنطة وغيرها وعظمت نعمته وتمكن من رعيته بواسطة فانبسطت يده عليهم فتأول عليهم وقوي بأموالهم. وكان الواحد منهم إذا تظلم منه لم ينصف ورد إليه

أمره فيبسط المكروه عليه فصارت رعيته تشكره على طريق الخوف منه" (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٢٩٩، ٣٠٠)، ويعود هذا التغير في المساحات لسبب اجتماعي والدليل أن ذلك ناتج عن أصل القرابة بين بختيار وركن الدولة ابن بويه (المقدسي، تكملة تاريخ الطبري، ص ٢٠٨)، الذي هو من أبناء عمومته. وذكر أن البويهيون عندما احتلوا العراق، فحص معز الدولة أسباب الأزمة الزراعية، ووجد أن الرفاه لن يعود إلا بعد سد البثوق وإصلاح القنوات، ففي سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٥م) سد بثوق نهر الرفيل، وسد بثوق نهر الروبانية ببادوريا، ثم خرج إلى النهروانات فسد بثوقها (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٢٠٣). ثم أنتج عن سد البثوق إيجابيات على فلاحين المناطق التي ذكرت أنفاً، يتبين ذلك من قول مسكويه: "ثم خرج إلى النهروانات فسد بثوقها وكانت النهروانات قد بطلت وكذلك باديوريا فلما سد بثوقها عمرت بغداد وبيع الخبز النقي عشرين رطلاً بدرهم فمالت العامة إلى أيام معز الدولة وأحبوه" (تجارب الأمم، ج ٦، ص ٢٠٤). إلا أن عناية معز الدولة بالرعي تلاشت أمام سياسته الهدامة تجاه الأراضي، تلك السياسة التي ألجأته إليها مشكلة إعالة جيشه، وفراغ الخزينة، ويعطي مسكويه تفصيلاً مهماً ومفصل عن تدبيره المتعلقة بالأراضي، فيذكر في سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٥م) أقطع معز الدولة قواده وخواصه وأترাকে ضياع السلطان، وضياع المستثمرين وضياع ابن شيرزاد، وحق بيت المال في ضياع الرعية (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ١٢٨)، ثم قيل: "إنه أقطع أكثر أعمال السواد في حال خرابه ونقصان ارتفاعه وقبل عودته إلى عمارته" (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ١٢٩). ويذكر سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٥م) كان الغلاء شديد حتى عدم الناس الخبز وأكل الناس الموتى والحشيشة والميتة والجيف، وكان الرجل والمرأة والصبي يقفون على الطرقات وهم تالفين ضراً فيصيحون الجوع الجوع إلى أن يسقط ويموت، وقيل أن الإنسان اذا وجد اليسير من الخبز ستره تحت ثيابه وإلا استلب منه، ولكثرة الموتى لم تدفن الجثث فكانت الكلاب تأكل اجسادهم، وكانت الدور والعقارات تباع برغفان الخبز ويأخذ الدلال بحق دلالاته بعض ذلك الخبز (المقدسي، تكملة تاريخ الطبري، ص ١٥٢). ومن أجل البقاء فرط الفلاحين بملكياتهم. وفي السنة نفسها شغب الديلم على معز الدولة وكاشفوه وخرقوا عليه بالسفاه الكثير لتأخيره عن رواتبهم، فضمن إطلاق أموالهم في مدة ضربها لهم فاضطر إلى استخراج الأموال من الناس بغير وجه، فأقطع قواده وخواصه واتراکه ضياع السلطان وضياع المستثمرين وضياع بن شيرزاد وحق بيت المال في ضياع الرعية وصار أكثر السواد مغلقاً وزالت أيدي العمال عنه وبقي اليسير منه من المحلول فضمن واستغنى عن أكثر الدواوين فبطلت، وبطلت أزمته وجمعت الأعمال كلها في ديوان واحد (ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ١٦٣). وشغب الجند مرة أخرى في سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٥م) على معز الدولة بن بويه، فضمن له إيصال أرزاقهم، فاضطرب إلى خبط الناس، وشرع في أخذ الأموال منهم بغير وجوهها، وأقطع قواده وأصحابه القرى جميعها التي تعود أملاكها في الأصل إلى السلطان وأصحاب الأملاك المتنفذين في الحكم، مما بطل بذلك أكثر الدواوين، وزالت أيدي العمال، وكانت البلاد قد خربت من سوء الأوضاع العامة والغلاء الذي حل بهم، فأخذ القواد القرى العامرة وزادت عمارتها معهم (ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ١٦٣) والذي أخذوه أزداد خراباً، فردوه وطلبوا العوض عنه فعرضوا وترك الأجناد الاهتمام بمشارب القرى وتسويه طرقها، فضلاً عن أخذ قطاع الطرق في ظلم الرعية، وأخذ غلمان المقطعين في ظلم وتحصيل العاجل، فكان أحدهم إذا عجز الحاصل تممه بمصادرتها (ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ١٦٣). وأن التدبير إذا بُني على أصول خارجة عن الصواب وأن خفي في الابتداء ظهر على طول الزمان، فمن ذلك ما قام به الخليفة عندما "أقطع أكثر أعمال السواد على حال خرابه ونقصان ارتفاعه وقبل عودته إلى عمارته". ثم سامح الوزراء المقطعين وقبل منهم الرشى وأخذوا المصانع في البعض وقتلوا الشفاعات في البعض فحصلت الإقطاعات لهم بغير متفاوتة" (الدوري، نشأت الإقطاع، ص ٢٦١). وعندما زالت هذه المحنة وعمرت النواحي وزاد ارتفاع اسعار بعض تلك الملكيات ونقص في بعضها بانحطاط الاسعار، وذلك بسبب أن الوقت الذي أقطع فيه الجند الإقطاعات كان السعر مفرط الغلاء للقط، فتمسك الرباحون بما حصل في أيديهم من إقطاعاتهم ولم يمكن الاستقصاء عليهم، ورد الخاسرون إقطاعاتهم فعوضوا عنها وتمت لهم نقائصها واتسع الخرق حتى صار الرسم جارياً بأن يخرب الجند إقطاعاتهم ثم يردوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون ويتوصلون إلى الحصول بالفضل وتحقيق الأرباح (الدوري، دراسات في العصور العباسية، ص ١٩٢). وقلدت الإقطاعات المرتجعة من كان غرضه تناول ما يجده فيها ورفع الحساب ببعضه وترك الشروع في عمارتها ثم صار المقطعون يعودون إلى تلك الإقطاعات وقد أختلط بعضها ببعض ويستقطعونها بالموجود بعد تهايتها في الاضمحلال والانحطاط، وكانت الاصول تنوب على ممر السنين ودرست العبر القديمة وفسدت المشارب وبطلت المصالح وأنت الجوائح على الملاكين ورقت أحوالهم فمن بين هارب تاركاً ضياعه وبين مظلوم صابر لا ينصف بين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن شره ويوافقه (الدوري، نشأت الإقطاع، ص ٢٥٩) وبالتالي بطلت العمارات وأغلقت الدواوين وأمحي أثر الكتابة والعمالة ومات من كان يحسنها ونشأ قوم لا يعرفونها ومتى تولى أحدهم شيئاً منها كان فيه دخيلاً متجلفاً، واقتصر المقطعون

على تدبير نواحيهم بغلمانهم ووكلائهم فلا يضبطون ما يجري على أيديهم ولا يهتدون إلى وجه تسمير ومصلحة ويقطعون أموالهم بضروب الإفساد واعتراض أصحابهم مما يذهب من أموالهم بمصادرتهم وبالحييف على معاملتهم، وأنصرف عمال المصالح عنها لخروج الأعمال عن يد السلطان ووقع الاقتصار في عملها على أن يقدر ما يحتاج إليه ويقسط على المقطعين تقسيطات يتقاعدون بها وبأدائها وإن أذوها وقعت الخيانة فيها فلم تتصرف إلى وجوهها، وقل الناظرين بالحوادث تعويلاً على أخذ ما صفا وترك ما كدر والرجوع على السلطان بالمطالبة ورد ما تخرب علي أيديهم من الإقطاعات وفوض تدبير كل ناحية إلى بعض الوجوه من خواص الديلم فأخذهم مسكناً وطعمه والتحف عليهم المتصرفون الظالمين وصار عرض أهدم الترجية والتمشية والدفع من سنة إلى سنة (ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤، ص ٦٤). وعندما أعاد معز الدولة سيطرته على البصرة سنة (٣٣٦هـ / ٩٤٧م)، تظلم إليه أهالي المدينة من سوء معاملة البريدين فصرف أكثر الزيادات التي أستخدمها البريدي عليهم، وذلك أن أبا يوسف البريدي تقدر بالنظر في أعمال البصرة وجباية أموالها فرسم لأبي الحسن بن أسد الكاتب أن يُطالب ملاك الأرضين التي تؤخذ منها حق العشر بالبصرة عن كل جريب من الحنطة والشعير عشرين درهماً، وقيل فعل ذلك بسبب زيادة الأسعار في البصرة، وأن الكر بالمعدل من الحنطة بلغ مائتي دينار ولم يستعمل ذلك إلا على تدرج (ابن الجوزي، المنتظم، ج ٦، ص ٣٥٧). وأستكثر البويهيين أن يكون للخليفة العباسي مرتب يسد به حاجاته، لذلك أمر معز الدولة سنة ٣٣٦هـ / ٩٤٧م بقطع راتب الخليفة، وتعويضه بإقطاع من أراضي البصرة (وفاء محمد، الخلافة العباسية، ص ٤٥) حتى وصل الحال إلى مرحلة يندى لها الجبين عن حجم الاساءة إلى مؤسسة الخلافة والهيمنة على الضياع السلطانية وجميع بيت المال ووارداته، يتبين ذلك من خلال الرسائل التي تردت بين الخليفة العباسي المطيع لله وبخيار بقوله: " الغزو يلزمني إذا كانت الدنيا في يدي والى تدبير الأموال والرجال وأما الآن وليس لي منها إلا القوت القاصر عن كفايتي وهي في أيديكم وأيضى أصحاب الأطراف فما يلزمني غزو ولا حج ولا شيء مما تنتظر الأئمة فيه وإنما لكم منى هذا الاسم الذي يخطب به على منابرهم تسكنون به رعاياكم. فإن أحببتم أن أعتزل اعتزلت عن هذا المقدار أيضا وتركتكم والأمر كل وترددت المخاطبات في ذلك والمراسلات حتى خرجت إلى طرف من أطراف الوعيد واضطر إلى التزام أربعمئة ألف درهم باع بها ثيابه وبعض أنقاض داره" (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٣٤٩، ٣٥٠) ولما قتل أبو عبدالله البريدي أخاه أبا يوسف (سنة ٣٣٢هـ / ٩٤٣م) أقر ابن أسد على العمل واجرى الناس على ذلك الرسم، وكانت العمارة تنقص في كل سنة بسبب جور البريديين وعمالهم وهم يطالبون بالعبارة فنقص مال العبارة عن جريان العمارة فزاد ذلك ما يلزم كل جريب في السنة على ما كان يلزمه في السنة التي قبلها، وكان قد قحط أهل البصرة بالمحاصرات التي لحقتهم فالزموا أن يزرعون تحت النخل الحنطة والشعير، فلما فعلوا الزموا عن كل جريب أربعين درهماً فقصروا في العمارة فجعل ما كان يرتفع عبدة عليهم واستوفى من ملاك أرض العشر فتهارب الناس فزاد ذلك على ما بقي، فلما تقلد أبو محمد المهلبى كاتب معز الدولة (ابن انجار، تاريخ بغداد وذيله، ج ٢١، ص ٧٣)، وزارة معز الدولة ودخل البصرة وتظلم إليه أهل البصرة من العبر التي جُعلت عليهم في أرضي الحنطة والشعير فوعدهم بكل ما أنسبوا به (القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٢٥٠) ثم قرر أمرهم على أن يردوا إلى رسمهم القديم في أخذ " العشر حياً بعينه من غير تريب ولا تسعير ونظر فيما بين ذلك وبين ما يؤخذ منهم على تقريب فأشار على أرباب العشر أن يبتاعوا فضل ما بين المعاملة على ظلم والمعاملة على الإنصاف بثمن يرغب فيه معز الدولة عاجلاً فيسهل عليه ما ينحط من الارتفاع مع ما يتعجل له من المال ثم يضاف إلى ذلك ما يثمره العدل وموقعة من قلوب الناس مع الرجاء في المستقبل لزيادة الارتفاع" (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ١٦٠)، واستجابوا لذلك وتقرر الأمر بينهم على ألفي ألف درهم ومائتي ألف درهم وكتب لهم بذلك وثيقة وضع من الجميع عن الضعفي مائتي ألف درهم وكتب إلى معز الدولة بأن ذلك حظاً عاجلاً وصلاًحاً وارتفاع الفائدة في المستقبل بشكل أكبر، فستحسن معز الدولة موقع فعله فأمضاه، وحضر البصريون فأشهدوا على المطيع لله بالبيع وسجلوا بالابتياح ونسب المبتاع إلى فضل بين المعاملتين في العبر فعمر الناس وتضاعف الارتفاع للسلطان وزال عن البصرة تلك الرسوم وصار يرتفع عن المراكب ما يعادل ألفي ألف درهم (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ١٦٠) وقيل لما ستولى البويهيون على البصرة سنة (٣٣٩هـ / ٩٥٠م)، شكوا أهاليها إلى الوزير المهلبى أبو محمد بن أبي صفرة (الثعالبي، يتيمة الدهر، ج ٢، ص ٢٦٥)، من ثقل الضرائب، فوعدهم خيراً، ثم أمر بردهم إلى رسومهم القديمة وذلك بأخذ العشر حياً بعينه من غير تريب ولا تسعير، ونظر فيما بين ذلك وبين ما يؤخذ منهم على تقريب، فأشار على أرباب العشر أن يبتاعوا افضل ما بين المعاملة على الظلم، والمعاملة على الانصاف بثمن يرغب فيه معز الدولة عاجلاً فيسهل عليه ما ينحط من الارتفاع مع ما يتعجل له من المال ثم يضاف إلى ذلك ما يثمره العدل وموقعه من قلوب الناس مع الرجاء في المستقبل لزيادة الارتفاع، فاستجابوا وتقرر الأمر بينهم على ألفي ألف درهم ومائتي ألف درهم وكتب لهم بذلك وثيقة ثم حظ من الجميع عن الضعفي مائتي ألف درهم

(مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ١٦٠)، وقيل أن الوزير المهلبى أعتى بتنظيم موعد جباية ضريبة الخراج، ففي سنة ٣٥١هـ / ٩٦٢م نقل الوزير المهلبى سنة ٣٥٠هـ / ٩٦١م الخراجية إلى سنة ٣٥١هـ / ٩٦٢م ليتناسب موعد الجباية مع نضوج الحاصل (الدوري، دراسات في العصور العباسية، ص ١٩٢) وبعد أن ذهب معز الدولة إلى واسط وطال مقامه فيها أنس أهل واسط بقربه منهم، فتظلموا إليه سراً ولقيه نفر منهم فأعلموه أن أبي قره قد خرب البلاد وأفقرهم وظلمهم وصادروهم وملك عليهم ضياعهم وأنه استحل فيهم ما حرمه الله وصححو عنده سعة حاله وكثرة ماله وجلالة ضياعه فاستعظم بختيار ذلك وغاظه فعله وتمكنه من النعم الكثيرة حتى زالها واستبد بها فصرفه عن واسط، ثم أوكل ما كان لأبي قره من مهام إلى الوزير ابن بقية الملقب لنصير الدولة (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١١٨)، أن ينظر فيها على سبيل الأمانة (المقدسي، تكملة تاريخ الطبري، ص ٢٢١). وعندما أستقر شرف الدولة بن بويه في بغداد، رد على الشريف أبي الحسن محمد بن عمر جميع ما كان له في سائر البقاع من الأملاك والضياع ووجد عنده آثار النعمة فأضاف ضياعاً إلى ضياعه وتضاعفت موارد ارتفاعه فكان يقدر خراج أملاكه في السنة ألفي ألف وخمسمائة ألف درهم (ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ١٦٣). ففي سنة (٣٦٩هـ / ٩٧٩م) بدأ عضد الدولة بإصلاحاته الزراعية وكانت غاياته الأساسية إصلاح نظام الري، وتحسين طرق الجباية، ففي بغداد اندفنت مجاري الكثير من القنوات التي تروي المدينة والأراضي المحيطة بها، مثل نهر عيسى ونهر الدجاج ونهر مسجد الأنبارين ونهر القلايين ونهر طابق ونهر البزازين، فأمر بحفرها وتنظيف مجاريها (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٤٥٥)، وكان لسده بثق السهلية في النهروان قرب بغداد أهمية خاصة، وكذلك أعاد القنوات التي أصابها الخراب في السواد، وأعاد بناء كثير من السدود ومن القنوات التي على أفواه الأنهار بالأجر والجص والنورة، وطالب الرعية بالعمارة وأكد عليهم العناية بمنشآت الري بصورة خاصة، ووضع الحراس لحراسة تلك المنشآت ليلاً ونهاراً (مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٤٥٥) ويمكن القول ان الاحتلال البويهي لبغداد أنتج مردوداً سلبياً على الجانب الاقتصادي بشكل كبير، لهذا نجد الفلاحون قاسى من الضرائب العالية ومن قلة الرقابة على الجباة ومن تدهور نظام الري، إذ استحدث معز الدولة سياسة زراعية هدامة، فقسم الأرض إلى قسمين: قسم أعطي بالإقطاع للجنود يتصرفون به كما يشاءون فأثقلوا الزراع بكثرة طلباتهم حتى صادروهم إذا عجز الحاصل، وأعطي القسم الثاني من الأراضي بالضمان، فتقن الضامنون في استخراج المال من الزراع، بكل وسيلة، فزدادوا في الضرائب واستحدثوا جبايات جديدة، وأكثروا من مصادرة الزراع، ولم يعنوا بالقنوات أو بإصلاح الزراعة وتحسينها، ومنعوا الموظفين من التدخل وجعلوا الرعية تحت رحمة جشعهم وجورهم (الدوري، دراسات في العصور العباسية، ص ٢٠٢).

الذاتمة

يُعد موضوع الإقطاع في العهد البويهى وأثره في تغير المساحات والضرائب (٣٣٤ _ ٤٤٧/٩٤٥ _ ١٠٥٥م)، من الموضوعات المهمة لما له من دور فعال في التاريخ الإسلامي، وتميزت هذه الدراسة بتتبع الأحداث في جميع مراحلها التاريخية، ويمكن أن نستنتج بعض الأمور أهمها:

١. عند مجيء البويهيين طرأ على الدولة العباسية تغييراً في النظام الإقطاعي فأصبحت الإقطاعات تقوم على رؤساء العوائل.
٢. بروز ظاهرة الضمان والإلجاء بشكل كبير في هذه الحقبة، فتحوّلت ملكيات كبيرة من الأراضي إلى القادة، خصوصاً من الأتراك، فملكوا البلاد واستعبدوا الناس وهجروهم عن أراضيهم واستمر هذا الحال إلى نهاية القرن الرابع الهجري.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر الأولية:

- ابن الأثير: أبو الحسن عز الدين بن علي بن ابي الكرم بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م).
- ١. الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبدالسلام التدميري، دار الكتاب العربي، (بيروت ١٩٩٧م).
- ابن انجار، محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م).
- ٢. تاريخ بغداد وذيله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت ١٩٩٧م).
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ / ١٠٣٧م).
- ٣. بيتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، (بيروت ١٩٨٣م).

- ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م).
 - ٤. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت ١٩٩٢م).
 - ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ / ١٢٨٢م).
 - ٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت د.ت).
 - الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م).
 - ٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (د. م ٢٠٠٣م).
 - أبو عبيد: سلام بن القاسم (ت ٢٢٤هـ / ٨٣٨م).
 - ٧. الاموال، الدار الحديث، (بيروت ١٩٨٨م).
 - القرطبي، عريب بن سعد (٣٢٠هـ / ٩٣٢م).
 - ٨. صلة تاريخ الطبري، الناشر: منشورات الاعلمي للطبوعات، (بيروت د. ت).
 - القفطي، أبو الحسن جمال الدين بن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م).
 - ٩. المحمدون من الشعراء وأشعارهم، تحقيق: حسن معمري، دار اليمامة، (د. م ١٩٧٠م).
 - الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م).
 - ١٠. الأحكام السلطانية الأحكام السلطانية، دار الحديث، (القاهرة د.ت).
 - مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١هـ / ١٠٣٠م).
 - ١١. تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ط٢، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، (بيروت ٢٠١٨م).
 - المقدسي، أبو الحسن الهمذاني محمد بن عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد (ت ٥٢١هـ / ١١٢٧م).
 - ١٢. تكملة تاريخ الطبري، تحقيق: ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت ١٩٥٨م).
 - الحموي، ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م).
 - ١٣. معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، (بيروت ١٩٩٣م).
- ثانياً: المراجع الثانوية:**
- الدوري، عبد العزيز.
 - ١٤. دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ط٢، مركز الدراسات الوحدة العربية، (بيروت ٢٠١١م).
 - ١٥. العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ٢٠١٤م).
 - الصلابي، عل محمد محمد.
 - ١٦. الدولة العثمانية_ عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، (مصر ٢٠٠١م).
 - علي، وفاء محمد.
 - ١٧. الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، المكتب الجامعي الحديث محطة الرمل، (إسكندرية د.ت).

References

Holly Quran

First: primary references

- Ibn Al-Atheer Abu Alhassan Eiz Aldeen bin Ali bin Abi Alkaram bin Mohammed bin Mohammed bin Abdul Kareem bin Abdul Wahed Al-Shaibani Al-Juzari (630 Hijri - 1232 AD).

1- Alkmel in History, by Omar Abdul-Salam, Arabian Book House. (Beirut 1997 AD).

Ibn Anjar, Muhib Aldeen Abu Abdullah Mohammed bin Mahmood bin Alhassan (643 Hijri - 1245 AD)

2- Baghdad history, by Mustafa Abdul Qader Ata, Scientific book house, Beirut (1997 AD)

Altha'alibi, Abu Mansur Abdul Malik bin Mohammed bin Ismael (429 Hijri - 1037 AD)

3- An orphan of time in the virtues of the people of the era, by Mufeed Muhammed Qameeha. Scientific books house. (Beirut 1983)

Ibn Aljawzi, Abu Alfaraj Jamal Aldeen Abdul Rahman bin Ali bin Mohammed, (597 Hijri - 1200 AD)

4- Almutadem in the history of nations and Kings, by Mohammed Abdul Qader Ata, and Mustafa Abdul Qader Ata, Scientific books house, (Beirut 1992 AD)

Ibn Khalkan, Abu Alabbas Shams Aldeen Ahmed bin Mohammed bin Ibrahim bin Abi Bakr Albarmaki Alarbali (Dead in 681 Hijri - 1282 AD)

5- Deaths of notables and news of the sons of the time, by Ihsan Abbas , Sader House (Beirut)

Aldahabi, Abu Abdullah Shams Aldeen Mohammed bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz (748 Hijri - 1347 AD)

6- History of Islam and death of celebrities and Media, by Bashar Awad Maroof, Islamic west house (2003 AD)

Abu Obaid , Salam bin Alqaseem (224 Hijri - 838 AD) ,

7-Al-Amwal, Aldar Alhadeeth (Beirut 1988)

Alqurtubi, Oraib bin Saad.

8- AlTabari History, Publisher: Al-Alami Publications(Beirut)

Al-Qafti, Abu Alhassan Jamal Aldeen bin Ali bin Yousuf, (646 Hijri - 1248 AD)

9- Almouhammadoun Poets and their poems, by Hassan Mamari, Alyamama house (1970 AD).

Almaouridi, Abu Alhassan Ali bin Mohammed bin Mohammed bin Habeeb Albasri Albaghdadi, known as Maouridi, (Dead in 450 Hijri - 1058 AD)

10- Sultani Rules, Alhadeeth house, (Cairo)

Masquiah, Abu Ali Ahmed bin Mohammed bin Yaqoob (421 Hijri - 1030 AD)

11- The experiences of nations and the succession of aspirations, by Mr. Kasrouie Hassan, Scientific books house (Beirut 2018)

Almaqdisi, Abu Alhassan Alhamathani, Mohammed bin Abdul Malek bin Ibrahim bin Ahmed (521 Hijri - 1127 Ad)

12- Completing Altabari history, by Albert Yousuf Kannan, Catholic publications (Beirut 1958)

Alhamawi, Yaqt Alhamawi, Abu Andullah Shihab Aldeen bin Abdullah Alrowmi, (626 Hijri - 1228 Ad)

13- Writers' Dictionary, by Ihsan Abbas, Islamic west house, (Beirut 1993)

Second: Secondary Reference

14- Studies in the late Abbasid era, center of Arab unity study, (Beirut 2011)

15- The first Abbasid era, study in the political, administrative, and financial history, 4th edition, center of Arab unity study, (Beirut 2014)

Alsalabi Ali Mohammed Mohammed

16- The Ottoman Empire, factors of rise and reasons for its falls. Islamic distribution and publishing house, (Egypt 2001)

Ali Wafa Mohammed

17- The Abbasid Caliphate during the era of the Al-Bwaihien, Modern university office, sand station, (Eskandariyah)